الأمم المتحدة

A/C.2/53/SR.17

Distr.: General

28 January 1999
Arabic
Original: French

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
محضر موجز للجلسة ١٧
المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الثلاثاء، ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد أسدي . . . . . (جمهورية إيران الإسلامية)

المحتويات

البند ٩٥ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع)

البند ٩٢ من جدول الأعمال: مسائل السياسات القطاعية (تابع)

(أ) الأعمال التجارية والتنمية (تابع)

(ب) التعاون في ميدان التنمية الصناعية (تابع)

البند ٩٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع)

(ب) دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٠٥.

البند ٩٥ من جدول الأعمال: الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية (تابع) (A/C.2/53/L.8)

مشروع قرار بشأن استعراض سياسة الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة الذي يتم كل ثلاث سنوات (A/C.2/53/L.8)

١ - **السيد هدايات** (إندونيسيا): قدم المشروع باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين قائلا إن نص مشروع القرار قد يبدو طويلا ولكنه موجز ومكتمل في آن واحد بالنظر إلى تعدد المواضيع التي يتطرق إليها. وقد استلهم المشروع عدة مبادئ توليها مجموعة الـ ٧٧ والصين أهمية قصوى: '١' من الضروري إقامة شراكة متينة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ومنظومة الأمم المتحدة، وبصفة خاصة مع صناديقها وبرامجها؛ '٢' إن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة مفيدة لا سيما وأن الوضع الاقتصادي العالمي يشهد تحولات عميقة؛ '٣' أن أنماط التنمية الجديدة تحدد أهداف صناديق وبرامج الأمم المتحدة إلى حد كبير؛ '٤' ينبغي تعزيز الهدف الرئيسي للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية، وهو الاستجابة لمصالح البلدان النامية؛ '٥' تقع على عاتق البلدان المستفيدة مهمة تنسيق المساعدات الخارجية المقدمة لها في المقام الأول، لا سيما المساعدات المقدمة من المؤسسات متعددة الأطراف. وأعرب عن أمل إندونيسيا في أن يحظى مشروع القرار بقبول أعضاء اللجنة الآخرين، فهو يشمل كل النقاط الواردة في تقرير الأمين العام (A/53/226)، ابتداء من الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة وانتهاء بالأنشطة السابقة لها والتي لا تنفك تزداد أهمية.

البند ٩٢ من جدول الأعمال: مسائل السياسات القطاعية (تابع) (A/C.2/53/L.6 و L.7)

(ب) **التعاون في ميدان التنمية الصناعية**

مشروع قرار بشأن التعاون في ميدان التنمية الصناعية (A/C.2/53/L.6)

٢ - **السيدة دجاتميكو - سبينغيه (إندونيسيا)**: قدمت مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين قائلة إن هذه البلدان لا تزال تولي أهمية كبيرة لمسألة التنمية الصناعية للبلدان النامية وترى أن بناء صرح التعاون في هذا المجال من الناحيتين النظرية والتنفيذية أصبح ضروريا أكثر من أي وقت مضى. ويرمي مشروع القرار إلى أن يؤدي التعاون إلى معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجهها البلدان النامية في مجال التصنيع وتزويد هذه البلدان بالوسائل اللازمة للتغلب عليها. وينبغي، بصفة خاصة، إيجاد حل لمشكلة الفوارق الصناعية والتكنولوجية وتعزيز القدرات الصناعية في البلدان النامية وقدراتها البشرية والتكنولوجية والمؤسسية. كما ينبغي أيضا تحديث أجهزة الإنتاج في البلدان النامية، إذ أن التصنيع ليس محركا قويا للنمو الاقتصادي فحسب، بل عامل من عوامل التقدم التقني أيضا. وأعربت عن أمل مجموعة الـ ٧٧ والصين في أن يلقى قبول جميع أعضاء اللجنة مشروع القرار هذا الرامي إلى تعزيز التنمية الصناعية.

(أ) **الأعمال التجارية والتنمية (تابع)**

مشروع قرار بشأن محاربة الفساد والرشوة (A/C.2/53/L.7)

٣ - **السيد وينيك** (الولايات المتحدة الأمريكية): قدم مشروع القرار المقدم من الاتحاد الروسي، والأرجنتين، وأوروغواي، وأوكرانيا، وبلغاريا، وفنزويلا، وكندا، والمكسيك، ونيكاراغوا والولايات المتحدة الأمريكية. وقال إن الأمم المتحدة قامت بمتابعة موضوع الفساد والرشوة عن كثب منذ اعتماد إعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في الصفقات التجارية الدولية في عام ١٩٩٦ - الذي يعتبر نجاحا كبيرا حققته الأمم المتحدة - لا سيما في لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية التي عكفت على دراسته خلال دورتيها الأخيرتين. وقد تم طرح عدة مبادرات إقليمية في هذا المضمار في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، كما اعتمدت منظمة التعاون والتنمية في المجال الاقتصادي معاهدة تتعلق بهذا الموضوع، وتم الاضطلاع بأنشطة عديدة داخل الاتحاد الأوروبي واهتمت به بلدان كثيرة على الصعيد الوطني.

٤ - وأضاف أن مشروع القرار يرمي إلى تحقيق عدة أهداف هي: (١) إحاطة الجمعية العامة علما، بصفة رسمية، بأنشطة المتابعة المنجزة؛ (٢) الحفاظ على زخم الأعمال المنجزة في هذا المجال في الأمم المتحدة؛ (٣) إعطاء زخم جديد للأنشطة على المستوى الوطني؛ (٤) السعي لأن تتزامن أنشطة الأمم المتحدة في هذا المجال بالتأكد من قيام الجمعية العامة ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية بدراسة هذا الموضوع في نفس الوقت كل عامين. وسيلاحظ أعضاء اللجنة أن مشروع القرار يستند أساسا إلى القرار A/51/191، المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وعلى قرارات لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. وقال، في الختام، إنه ينبغي التأكيد على أن مقدمي القرار يتكونون من بلدان متقدمة النمو وبلدان نامية وبلدان تمر بمرحلة انتقالية مما يدل على أن هذا الموضوع لا يهم مجموعة أو منطقة بعينها وإنما يكتسي طابعا عالميا. وأعرب عن أمل الولايات المتحدة في انضمام عدد كبير من أعضاء اللجنة إلى مقدمي المشروع.

البند ٩٣ من جدول الأعمال: التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي (تابع) (A/53/296، A/53/374، A/53/60، A/53/62، A/53/63-S/1998/100، A/53/69، A/53/72-S/1998/156، A/53/95-S/1998/311، A/53/96، A/53/124، A/53/155، A/53/168، A/53/204، A/53/371-S/1998/848، A/53/396، A/53/411، A/53/412، A/53/414، A/53/416، A/53/453)

(ب) **دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي** (A/53/336، و A/53/174)

٥ - **السيد إيان كينينبيرغ** (مدير قسم تحليل سياسات التنمية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية): قال إن الجمعية العامة وأمانة الأمم المتحدة تابعتا منذ البداية التطورات في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية والجهود التي تبذلها للاندماج في الاقتصاد العالمي، لا سيما من خلال سعيها لإكساب الاقتصاد مزيدا من المرونة وزيادة إنتاجيته وتوثيق عـُرى الروابط الاقتصادية مع البلدان الأخرى بإبرام اتفاقيات تجارية عديدة وتسهيل التدفقات المالية ونقل التكنولوجيا. ويقدم تقرير الأمين العام عن دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي (A/53/336) حصيلة الأنشطة التي اضطلعت بها، في الآونة الأخيرة وفي هذا الإطار، منظمات الأمم المتحدة التي حـُددت ولايتها بصفة خاصة في المادة ٢ من قرار الجمعية العامة ١٧٥/٥١.

٦ - واستطرد قائلا إن كل منظمة من هذه المنظمات ساهمت، بصفة عامة، في تهيئة المناخ المناسب لعملية الانتقال التي تستدعي إنشاء سلسلة واسعة النطاق من المؤسسات والآليات المؤسسية والبنيات الأساسية المادية وتوافر اليد العاملة المؤهلة وإدارة الاقتصاد إدارة سليمة. بيد أنه يصعب إيجاز أنشطة هذه المنظمات بسبب شدة تنوعها واختلاف الأوضاع في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية. فعلى سبيل المثال، بدأت عملية النمو الاقتصادي في عام ١٩٩٤ في أغلب بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وفي دول بحر البلطيق بينما لم تعرف بيلاروس وبلدان القوقاز ومعظم بلدان آسيا الوسطى الانتعاش الاقتصادي إلا في عام ١٩٩٤ ولم يحقق الاتحاد الروسي تقدما حقيقيا إلا في عام ١٩٩٧. وبالإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من أن البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية سجلت، كمجموعة، ارتفاعا في ناتجها المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧، لوحظ وجود فوارق كبيرة من بلد إلى آخر، بل من المتوقع حدوث ركود في الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨.

٧ - وأضاف أن الطلب الداخلي في أغلب البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية غذى الانتعاش الاقتصادي، ولكن كان له نتيجة سلبية تمثلت في تفاقم عجز ميزان المدفوعات الجارية بصفة عامة. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون للاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي كان لها فوائد عديدة لاقتصادات الدول التي تمر بمرحلة انتقالية، دور مهم. وفي هذا الصدد، يشير الجدول الثاني - ٢ الوارد في تقرير الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٨ إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي استفادت منها أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان بحر البلطيق قاربت عشرة مليارات من الدولارات في عام ١٩٩٧، أي ٢,٨ في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي للمنطقة. أما الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى رابطة الدول المستقلة فبلغت ٧,٣ مليارات من الدولارات بينما كانت الاستثمارات طوال الفترة الممتدة من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٥ أقل من ٨ مليارات من الدولارات. وفي هذا المجال أيضا هناك تفاوتات كبيرة من بلد إلى آخر: فإذا كانت الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد بلغت ١,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في عام ١٩٩٧، فإن مداها تراوح بين ٠,٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أوزبكستان و ٢٤,٤ في المائة في أذربيجان.

٨ - وأشار إلى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد ساهمت بقدر كبير، رغم قلتها، في تحول هذه البلدان إلى اقتصاد السوق. ويتضح ذلك بصورة جلية في المناطق التي أدخلت فيها الشركات الأجنبية عامل المنافسة وساهمت، على نحو غير مباشر، في تحسين جودة المنتجات وتخفيض الأسعار وإيلاء قدر أكبر من الاهتمام لاحتياجات المستهلكين. ولولا الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما تمكنت الشركات المحلية، في عدد من الحالات الحادة، من الصمود في مناخ التنافس الناجم عن انفتاح الأسواق.

٩ - واستطرد قائلا إن الآفاق المتوسطة الأجل للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية تعتمد، إلى حد كبير، على قدرتها على تنشيط الادخار والاستثمار المحليين، بيد أن قدرتها على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية لطائفة أوسع من القطاعات يظل، في أغلب الحالات، أمرا حيويا للحفاظ على النمو الاقتصادي وإعادة بناء أسس الاقتصاد. وثمة صعوبة أخرى تتمثل في أن الاستثمارات الأجنبية تكاد تكون مرتبطة بصفة شبه تامة، حتى الآن، بخطط الخوصصة. غير أن أغلب البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وأكثرها تقدما، باستثناء بولندا، قد فرغت على وجه التقريب من إجراء عملية الخوصصة، ولا ينتظر القيام بأي حملة من هذا النوع في الأجل

القصير إلا في الاتحاد الروسي، حيث من المتوقع أن يؤدي أي تدفق للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تحقيق نتائج سيكون لها تأثير إيجابي بالغ على مستقبل المنطقة الاقتصادي.

١٠ - وقال إن منظمات الأمم المتحدة ستواصل، في هذا المناخ، دعمها للجهود التي تبذلها البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية لاجتذاب كافة أشكال الاستثمارات الأجنبية وتمهيد السبيل لها.

١١ - **السيدة ليند** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنها ستركز في بيانها على الاتحاد الروسي؛ إذ أن انتقال اقتصاد هذا البلد إلى اقتصاد السوق يمثل تحديا اقتصاديا بالغ الأهمية والقرن الحادي والعشرين يشرف على الانتهاء، فالشكل الذي سيتخذه الاقتصاد العالمي في القرن المقبل وتطور الديمقراطية في العالم سيعتمدان، بقدر كبير، على نتائج هذه العملية. ومنذ عام ١٩٩١، ظلت الولايات المتحدة في طليعة مقدمي الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف لإصلاح النظام الاقتصادي الروسي. وأعربت عن ثقة الولايات المتحدة في مساهمة برامج صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تنفيذ مشاريع هذه البلدان عندما يعقد المسؤولون فيها العزم على إصلاحها. ومنذ عام ١٩٩٢، أدى التعاون بين الاتحاد الروسي والمؤسسات المالية الدولية إلى إحداث تحولات اقتصادية عميقة وتحقيق استقرار تشوبه الهشاشة. ولا ينبغي أن يحجب تعرض هذا البلد للأزمة مرة أخرى أنه شهد تحولات جذرية في غضون ست سنوات.

١٢ - وأضافت أن للولايات المتحدة مصلحة كبيرة في مساعدة مجموعة البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على تخطي الأزمة الحالية بإجراء إصلاحات اقتصادية كلية وهيكلية وإنشاء نظام قانوني متين وإقامة حكومات ديمقراطية وتهيئة الظروف الملائمة للتنمية الاجتماعية ومعالجة تدهور البيئة الناجم عن الإدارة المركزية المفرطة في الجمود. وليس ذلك من قبيل فرض نموذج اقتصادي معين، إذ أن لكل بلد من البلدان المعنية تاريخه وتقاليده الخاصة به وهو سيسلك النهج الذي سيختاره في المجال الاقتصادي وفي غيره من المجالات. وقد قدمت الولايات المتحدة الكثير دعما للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية: فقدمت الحكومة الأمريكية، في إطار قانون دعم الديمقراطية في شرق أوروبا، ٢,٢ مليار دولار إلى أوروبا الوسطى بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥، و ٥,١ مليار دولار للبلدان المستقلة حديثا منذ عام ١٩٩١. وتعاونت الولايات المتحدة أيضا مع بلدان ومنظمات دولية أخرى، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، لدعم إحلال الديمقراطية في هذه البلدان وانتقالها إلى اقتصاد السوق. وفي هذا الصدد تضطلع الأمم المتحدة أيضا بدور بارز: فبالإضافة إلى أنشطة صناديق وبرامج المنظومة ووكالاتها المتخصصة، ينبغي الإشادة بالمساعدة التقنية المقدمة من اللجنة الاقتصادية لأوروبا إلى مبادرة التعاون لجنوب شرق أوروبا التي تسعى في إطارها عشرة بلدان لحل مختلف المشكلات المشتركة مثل تيسير حركة الأشخاص والسلع عبر الحدود ومحاربة الجريمة العابرة للحدود وتنمية البنيات الأساسية الإقليمية، كما تجدر الإشارة أيضا إلى برنامج الأمم المتحدة الخاص لاقتصادات بلدان آسيا الوسطى الذي يمثل مبادرة شبيهة موجهة إلى خمسة بلدان في آسيا الوسطى وتدعمه اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ.

١٣ - وأعربت عن التزام الولايات المتحدة بدعم دمج البلدان الأقل نموا والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. إذ من اللازم لتحقيق رفاهة الجميع عدم إغفال أي بلد في عالم يتسم بالترابط المطرد.

١٤ - **السيد إيساكوف** (الاتحاد الروسي): قدم تحليلا نقديا للأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة لتيسير دمج الاقتصادات الانتقالية في الاقتصاد العالمي. وحاول، في هذا الإطار، استخلاص الدروس المستمدة من الأزمة المالية في آسيا، وقد ساعده في هذه المهمة الاهتمام الكبير الذي توليه وكالات الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لهذه المشكلات.

١٥ - وأضاف أن أغلب البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية تواجه مشكلات اجتماعية خطيرة، كما يتبين من تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية، وذلك رغم أنها قطعت أشواطا بعيدة في مجالي استقرار الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي. ولذلك أصبح دمجها في الاقتصاد العالمي وإيجاد حل للمشكلات الخطيرة التي تواجهها في ولوج الأسواق وتهيئة المناخ الخارجي الحافز لأنشطتها التجارية والاقتصادية والمالية أكثر إلحاحا من أي وقت مضى. وشدد السيد إيساكوف في هذا الصدد على أن انضمام بلده إلى منظمة التجارة العالمية تعترضه الصعوبات وعلى أن تنسيق أنشطة مؤسسات بريتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة لدمج الاقتصادات الانتقالية في الاقتصاد العالمي أصبح ضروريا الآن أكثر مما مضى. وسيكون للبنك الدولي دور بالغ الأهمية في المساعدة على اكتشاف الأزمات عند بدايتها.

١٦ - وقال إن اهتمام البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية ينصب، وهي تواجه أزمة قلصت إلى حد كبير آفاق النمو الاقتصادي فيها لعام ١٩٩٨ وأدت في عدد منها إلى تضخم جامح، على استعادة قدرتها على جعل اقتصاداتها قابلة للتنبؤ واجتذاب الاستثمارات الأجنبية. فرؤوس الأموال تهرب لا من البلدان المتضررة من الأزمة فحسب، بل من غيرها من الاقتصادات الانتقالية.

١٧ - وفي هذه الظروف، يلزم أن يقدم المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة مساعدة فعالة وخلاقة للاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. وينبغي عليهما، بصفة خاصة، تحديد الأولويات مع مراعاتهما للوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المتلقية للمساعدة وتنسيق أنشطتهما في جميع المستويات وإفساح مجال كاف للمسائل الاجتماعية، مثل مكافحة الفقر، وتوفير فرص العمل، والاستقرار الاجتماعي ودعم الجهود الوطنية المبذولة في مجال السكان.

١٨ - واستطرد قائلا إن لدى منظومة الأمم المتحدة الصلاحيات المطلوبة والقدرات اللازمة للاضطلاع بهذا العمل. وأعرب عن شكر وفد الاتحاد الروسي لوكالات الأمم المتحدة الساعية لدمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي. غير أنه يأمل في المستقبل ألا يكتفي التقرير بشأن هذا الموضوع بسرد الترتيبات المتخذة، بل يقوم أيضا بالإشارة إلى تأثيرها. ولأن الأنشطة التي تضطلع بها منظمات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية المانحة تشمل مجالات واسعة جدا وشديدة التنوع فهي تستدعي زيادة في تركيز أهدافها وتنسيقها.

١٩ - **السيد كولبي** (النرويج): لاحظ أن اقتصادات بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية والدول المستقلة حديثا تشهد، بصفة عامة، انتعاشا إقتصاديا فعليا يتوقع أن يتعزز بفضل الإصلاحات الاقتصادية المنفذة مقترنة بمستوى الكفاءات العالي. بيد أن الواقع يتسم بقدر أكبر من التفاوت، إذ أن الفوراق قد تكون كبيرة من بلد إلى

آخر، فبعض البلدان يواجه مشكلات بيئية خطيرة، كما أن آفاق الاندماج في الاقتصاد العالمي تختلف اختلافا كبيرا حسب البلدان. وتؤثر الأزمة المالية العالمية الحالية على الصادرات وتخلق مناخا مثبطا للاستثمار. وأعرب عن اقتناع النرويج بأن مهمة تهيئة الظروف الملائمة للإسراع بعملية التحول تقع على عاتق الحكومات أولا، وبأن الأمر يتعلق بوضع سياسات اقتصادية كلية سليمة وتحقيق الشفافية والاستقرار. ولا غنى أيضا عن مشاركة المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد تعتبر مساهمة الاتحاد الأوروبي في تنمية بلدان أوروبا الوسطى والشرقية والبلدان المستقلة حديثا ضرورية في تحقيق السلام والاستقرار مثلها مثل مساهمة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

٢٠ - وقال إن مساهمة النرويج ذات شقين، فهي قد خصصت، في عام ١٩٩٧، نحو ٤٠٠ مليون كرونة لمشاريع التعاون، وبصفة خاصة في شمال الاتحاد الروسي ودول البلطيق، بينما تدخل مساعدتها لجمهوريات آسيا الوسطى في نطاق القطاع الإنساني. ومن جهة أخرى، أبرمت النرويج مع بلدان أوروبا الوسطى والشرقية اتفاقان في إطار الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة بغية تمكينها من ولوج أسواق البلدان الأعضاء في هذه الرابطة.

٢١ - **السيد غيروس** (بيلاروس): أعرب عن شكره لمنظومة الأمم المتحدة للعمل الممتاز الذي اضطلعت به خلال العامين الماضيين لدمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.

٢٢ - وقال إن البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية عانت كثيرا من جراء الأزمة المالية الآسيوية التي كشفت مدى ضعفها أمام تقلبات الأسواق المالية الدولية، وذلك رغم النتائج التي حققتها هذه البلدان في مجال الاقتصاد الكلي بعد قرابة خمس سنوات من الإصلاح. وقد اتضح عجزها عن مواجهة الأزمة بسبب قلة خبرتها بآليات السوق في أوقات الأزمات ولضعف مؤسساتها الاقتصادية الشديد.

٢٣ - وأضاف أن هذه المشكلات تستدعي تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويرى وفد بيلاروس أن من الأمور البالغة الأهمية أن تقوم مؤسسات الأمم المتحدة بتوسيع نطاق الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية التي تقدمها في المجال القانوني وفي تهيئة المناخ الحافز على الاستثمار وإنشاء المؤسسات المكلفة بتنظيم اقتصاد السوق وتأطيره. ومن المهم أيضا أن تنضم البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية إلى منظمة التجارة العالمية وأن تتلقى المساعدة في مجال اكتشاف مؤشرات الانذار المبكر بوقوع الأزمات والوقاية منها. وأعرب عن أمل بلده في أن تقدم له منظمات الأمم المتحدة المساعدة في هذه المجالات مراعية في ذلك الاحتياجات الجديدة التي ستبرز دون ريب.

٢٤ - ومضى قائلا إن وفد بيلاروس يشاطر النمسا في الرأي الذي عبرت عنه بالأمس باسم الاتحاد الأوروبي عن أهمية التعاون الإقليمي. وهو يرى أن مجال النقل البالغ الأهمية بالنسبة للبلدان غير الساحلية مجال ملائم تماما لهذا التعاون. وفي هذا الصدد، بادرت حكومة بيلاروس بتنظيم مؤتمر دولي للدول غير الساحلية في أوروبا الوسطى والشرقية وفي رابطة الدول المستقلة. وسيعقد هذا المؤتمر في مينسك في عام ١٩٩٩ وسيكرس للاقتصاد وقطاع النقل وللمشكلات البيئية ذات الصلة بهما. ووجه وفد بيلاروس نداء إلى منظمات الأمم المتحدة ومختلف المانحين لتقديم الدعم لتنظيم هذا المؤتمر.

٢٥ - **السيد أوسوبوف** (قيرغيزستان): قال إن بلده يعتبر مسألة دمج البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية أهم بند من بنود جدول أعمال الجمعية العامة. وأعرب عن ترحيبه بدعم المنظمات الدولية والمؤسسات المالية جهود هذه البلدان للتكيف مع اقتصاد السوق، وعن شكره، بصفة خاصة، للجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ وللجماعة الاقتصادية الأوروبية لبرنامجهما الخاص لاقتصادات آسيا الوسطى، ولمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لبرنامجه لتحسين النقل العابر في المنطقة، ولمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لمساعدتها في تعزيز وسائط الإعلام وتطوير المشروعات الصغيرة والاستثمارات والتكنولوجيا، ولصندوق النقد الدولي لمساعدته في تنظيم مؤتمر تم عقده بمناسبة الذكرى الخامسة لبدء تداول العملة القيرغيزية، وللمؤسسات الدولية لمساعدتها في عملية التكيف مع قوانين السوق.

٢٦ - وأضاف أن قيرغيزستان انضمت قبل وقت قريب إلى منظمة التجارة العالمية مما يتيح لها توسيع أسواقها بدرجة كبيرة ويمكنها من تحرير تجارتها الخارجية واجتذاب الاستثمارات الأجنبية في المستقبل.

٢٧ - وقال إن بلده غير الساحلي يواجه عقبات كبيرة في ما يتعلق بحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص، تعوق دمجه في الاقتصاد العالمي. وتتمثل فكرة طريق الحرير التي تبناها مرة أخرى الرئيس أزاييف في جعل هذا المحور، الذي كان يربط آسيا بأوروبا والشمال بالجنوب، طريقا للتنمية والاندماج الإقليمي. فقد كان لطريق الحرير طوال قرون أهمية بالغة في مجالات شديدة التنوع شملت التجارة والفلسفة والعلوم والدبلوماسية. وبما أن هذا الطريق كان يربط كل قارة أوراسيا، فمن المفترض أن يتيح إحياؤه تنمية التعاون الإقليمي وتعميق جذوره وتحقيق التنمية المستدامة في بلدان المنطقة وضمان دمجها في الاقتصاد العالمي.

٢٨ - **السيدة أريستانبيكوفا** (كازاخستان): ذكرت بأن إنشاء اقتصاد السوق، وهو الهدف المعلن الذي تسعى البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية إلى تحقيقه، ينبغي أن يفضي إلى تحسن حياة السكان. وفي إطار الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة للإسراع بدمج هذه الاقتصادات في الاقتصاد العالمي، يعد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية برنامجا يرمي إلى تحقيق انفتاح البلدان غير الساحلية في آسيا الوسطى وفي البلدان المجاورة لها. كما تعد اللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ برنامجا بعنوان "البرنامج الخاص باقتصادات بلدان آسيا الوسطى" يشجع التعاون بين بلدان المنطقة. ويحدد إعلان طشقند، الذي وقعه ستة بلدان، من ضمنها كازاخستان، واللجنة الاقتصادية لأوروبا واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، نطاق هذا التعاون المتمثل في تطوير النقل وترشيد استغلال المياه والطاقة وتحسين نقل الهيدروكربونات إلى الأسواق العالمية. وتسعى منظمة التعاون الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إلى تسهيل النقل العابر في المنطقة وتطوير التعاون الاقتصادي بين بلدان جنوب غرب منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأسيا والمحيط الهادئ. وستقدم كازاخستان، أثناء الدورة الحالية للجمعية العامة، مشروع قرار بشأن التعاون بين منظومة الأمم المتحدة ومنظمة التعاون الاقتصادي.

٢٩ - وفي مجال المساعدة المالية والتقنية يساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مشروعات تتعلق بمسائل اجتماعية واقتصادية وبالبيئة. ويتعلق أحد أهم عناصر هذه المساعدة بمنطقة

سميبلاتينسك حيث يضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمهمة تنسيق الترتيبات الدولية المتخذة لتحسين صحة السكان وإصلاح البيئة وتحقيق التنمية الاقتصادية. وتم الشروع في إعداد برامج أخرى تتعلق بالبيئة وتطوير القطاع الخاص وتقديم المساعدات لتعداد السكان الذي ستجريه كازاخستان في عام ١٩٩٩. وساهم المؤتمر الإقليمي، المعقود في ألماتي في تموز/يوليه ١٩٩٨، والذي نظمته حكومة كازاخستان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في استعراض الإصلاحات والعقبات الرئيسية والمهام التي تواجه البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية.

٣٠ - **السيد هوفهانيسيان** (أرمينيا): ذكر بأن البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية تتسم بالضعف وتعاني أشد المعاناة من الأزمة المالية الحالية. ورغم أن معظم هذه البلدان تمتلك بنية صناعية متطورة جدا ويدا عاملة متعلمة وقادرة على المنافسة، فهي بحاجة إلى تخفيض تكاليف الإنتاج حتى تتمكن من الاندماج في الاقتصاد العالمي، لا سيما من خلال تحديث عمليات الإنتاج وترشيدها وتطوير وسائل الاتصالات فيها واجتذاب قدر أكبر من الاستثمارات الأجنبية التي لا غنى عنها لتحقيق النمو الاقتصادي. وتعتمد أرمينيا اعتمادا كبيرا على خصخصة نحو ٨٠٠ ٣ شركة في إطار برنامج الخصخصة لعام ١٩٩٦-١٩٩٨ وذلك بغية اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وهي تولي تطوير الصادرات أولوية قصوى وتسعى، تحقيقا لهذا الهدف، إلى إكمال مؤسساتها، لا سيما في المجال القانوني، وإنشاء البنية المالية وتطوير مواردها البشرية. غير أن الحصار الذي يفرضه جيرانها يعرقل هذه الجهود، كما أنه أحدث الاضطراب في تقديم المعونة الإنسانية إلى المناطق المتضررة من الزلزال وإلى اللاجئين القادمين من أذربيجان، وعطل تنفيذ البرامج الإقليمية. وتتلقى أرمينيا مساعدات تقنية من عدة بلدان ومنظمات دولية من ضمنها مؤسسات الأمم المتحدة، وهي ترحب بزيادة الاهتمام بقطاعها الخاص.

٣١ - وأضاف أن أرمينيا ظلت منذ استقلالها تسعى إلى تطوير التعاون الاقتصادي الإقليمي، فهي عضو مؤسس في التعاون الاقتصادي لمنطقة البحر الأسود الذي تولت رئاسته لمدة ستة أشهر عملت خلالها على تمتين عرى التعاون وبصفة خاصة في مجال الطاقة وتيسير إنشاء منطقة إقليمية للتجارة الحرة. وتشارك أرمينيا مشاركة نشطة في برامج أخرى، لا سيما برنامج الطريق التجاري الرابط بين أوروبا ومنطقة القوقاز وآسيا. وتسعى أرمينيا بنشاط إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي وإقامة علاقات ودية مع جميع جيرانها.

٣٢ - **السيدة دودا** (بولندا): قالت إن معدل النمو الاقتصادي في بولندا بلغ في الوقت الراهن نحو ٦ في المائة سنويا، وذلك بفضل إعادة هيكلة الاقتصاد التي بدأت في عام ١٩٨٩ واقترنت بإحلال الديمقراطية وتحقيق الاستقرار السياسي. غير أن الصناعات الثقيلة والتعدين لا يزالان بحاجة إلى إعادة الهيكلة، كما أن بولندا تواجه صعوبات اقتصادية واجتماعية كبيرة. وتمكنت بولندا، بفضل اهتمامها بالتعاون مع المنظمات الدولية وإيلاء منظومة الأمم المتحدة الأولوية لدمج البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية، من تلقي المساعدات اللازمة لاجراء الإصلاحات. بيد أن لهذه الإصلاحات تكاليف اجتماعية باهظة تتمثل، بصفة خاصة، في تفاقم الجريمة المنظمة على نحو لم يسبق له مثيل. ولهذا السبب وافقت بولندا من حيث المبدأ، في إطار تعاونها مع منظومة الأمم المتحدة، على وضع اتفاقية دولية لمنع الجريمة المنظمة. وبالاضافة إلى ذلك، ذكرت السيدة دودا بأن بولندا أصبحت، منذ وقت وجيز، عضوا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبأن المفاوضات لا تزال جارية بشأن انضمامها عضوا كاملا في الاتحاد الأوروبي.

٣٣ - وأعربت عن اقتناع بولندا بضرورة إقامة تعاون دولي حق يستند إلى شراكة حقيقية على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي. وترغب بولندا، فضلا عن ذلك في تسخير تجربتها لصالح التعاون التقني بين البلدان النامية، وهي قد شرعت في إنشاء صندوق لتنمية المعارف التقنية، وتشارك مشاركة نشطة في التحضير للاجتماعات وفي الاجتماعات نفسها. وستشارك، بصفة خاصة، في دورة لجنة تنمية التجارة والصناعة والأعمال التي ستعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٩ التابعة للجنة الاقتصادية لأوروبا. وإدراكا للفرصة التي تتيحها العولمة للبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية لتلج الأسواق الدولية، ترحب بولندا بالدعم المقدم من اللجنة الاقتصادية لأوروبا في مجال الإصلاح الاقتصادي. وأعربت عن أمل بولندا في أن تتاح لأصحاب القرار أنظمة أفضل للانذار المبكر وفي اتخاذ ترتيبات تمكنهم من الاعتماد على أسس متينة في اتخاذ قراراتهم.

٣٤ - **السيد باشايف** (أذربيجان): قال إن دمج البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية في الاقتصاد العالمي سيؤدي إلى إنشاء سوق أوروبية آسيوية واسعة ويساعد على تقريب البلدان المتقدمة النمو من البلدان النامية. غير أن هذه البلدان تواجه، حتى الآن، عقبات كبيرة في إجراء الإصلاحات، فمؤشراتها للاقتصاد الكلي سيئة، وبنيتها الإنتاجية قاصرة وهي تفتقر إلى الموارد المالية اللازمة لمواصلة الإصلاحات، وتعاني مشكلات اجتماعية خطيرة وأصبحت ضعيفة أمام تقلبات السوق المالية الدولية.

٣٥ - واستطرد قائلا إن التمكن من اجتذاب الاستثمارات الأجنبية التي تُساعد على الاندماج الاقتصادي، ونقل الخبرات والدراية الفنية يمثل أمرا بالغ الأهمية لهذه الدول، مضيفا أن للاستثمارات الطويلة الأجل دورا أساسيا في هذا الصدد. ولتهيئة المناخ المؤاتي، عدلت أذربيجان قوانينها، وأبرمت اتفاقات ثنائية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتوفير الحماية لها. وهي تنفذ، في الوقت نفسه، برنامج خصخصة وإصلاحات هيكلية، وتقوم بإصلاح القطاع المصرفي والمالي فيها. وقد تمكنت بفضل ذلك من إحراز نتائج طيبة ومن اجتذاب قرابة مليار دولار من الاستثمارات، في العام الماضي، من مصادر مختلفة عديدة. ولاحظ السيد باشايف أيضا أن إيجاد تسوية سريعة للنزاع في كاراباخ العليا سيزيد تدفق الاستثمارات، وأعرب عن شكره للمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة، التي ساعدت بلده في إجراء إصلاحاته، لا سيما اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٦ - وقال إن التعاون في مجال النقل يكتسي أهمية واضحة في البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. وفي هذا الصدد، تعد لجنة الاتحاد الأوروبي، برنامجا جديرا بالتنويه لتطوير بنيات النقل الأساسية الوطنية والإقليمية. وتم تقديم نتائج الأعمال الجاري تنفيذها منذ خمس سنوات في مؤتمر عُقد في باكو في أيلول/سبتمبر لإحياء طريق الحرير تمخض عن إبرام اتفاق متعدد الأطراف لتطوير محور النقل الذي يربط بين أوروبا ومنطقة القوقاز وآسيا. وأعرب عن شكر أذربيجان أيضا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي لما قدماه من مساعدة راعيا فيها الاحتياجات الخاصة بكل بلد.

٣٧ - **السيد ايروليسكو** (رومانيا): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل النمسا نيابة عن الاتحاد الأوروبي، أشار إلى مشكلات الانتقال إلى اقتصاد السوق في بلده، فقال إن العولمة وتحرير الاقتصاد يُغيران العلاقات الاقتصادية الدولية ويتيحان فرصا جديدة للتعاون، لا سيما في ما يتعلق بالسبل الكفيلة بالإسراع بالنمو الاقتصادي وتكييف المؤسسات والتشريعات الوطنية لتيسير عملية الاندماج الناجح في الاقتصاد العالمي. وينبغي أن يستهدف التعاون تهيئة الظروف لدمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في النظام الاقتصادي المتعدد الأطراف على نحو أفضل حتى تستفيد من عملية تحرير الاقتصاد التي تجري في العالم بأسره. وتتسم عملية

دمج الاقتصادات الانتقالية في الاقتصاد العالمي بالتعقيد وهي تقتضي إجراء إصلاحات واسعة النطاق في كل مجالات الأنشطة. وتشارك رومانيا مشاركة فعالة في هذه العملية، ناهضة بمسؤولياتها الوطنية والإقليمية والدولية. وقد فرضت التغييرات الجذرية التي حدثت منذ عام ١٩٩٠ التحول عن الاقتصاد المركزي إلى اقتصاد السوق. وقد جمعت الإصلاحات الاقتصادية والبنيوية بين استراتيجية الاستقرار والترتيبات الرامية إلى الإسراع بوتيرة التحول إلى اقتصاد السوق من خلال إحكام الانضباط المالي وإصلاح القطاع الزراعي وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والإسراع بعملية الخصخصة. وترى رومانيا أن الإصلاح السريع القائم على توافق الآراء السياسي أفضل كثيرا من اتباع نهج متدرج. فالنتائج الإيجابية لما يعرف بـ "العلاج بالصدمة" تتحقق بسرعة أكبر على الصعيد الوطني وفي إطار الدمج في الاقتصاد العالمي.

٣٨ - وأضاف قائلا إن رومانيا تسعى إلى تحقيق أكبر قدر مستطاع من الاندماج في الاتحاد الأوروبي وفي أسرع وقت ممكن، وقد وقعت عدة اتفاقات لأجل ذلك، وهي تعبر عن دعمها للمشروعات المتعلقة بطرق النقل الهامة الممتدة من بحر قزوين إلى أوروبا الغربية ومن بحر البلطيق إلى البحر الأسود، وللتعاون الثلاثي الأطراف مع البلدان المجاورة لها. وتؤكد هذه الأنشطة الأهمية التي توليها رومانيا للتكامل بين الاندماج الإقليمي وتعدد الأطراف.

٣٩ - وعلى المستوى العالمي، أعرب عن رغبة رومانيا في العمل الوثيق مع كل الشركاء لإقامة نظام تجاري متعدد الأطراف ومنفتح وعن تأييدها لأنشطة مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مجالات التدفقات المالية والتجارة والاستثمارات. وهي في أمس الحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية لدعم عملية الإصلاح الاقتصادي فيها، وتأمل في أن تتلقى جميع البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية تدفقات رأسمالية واستثمارات طويلة الأجل. وتدرك رومانيا ما للاستثمار الدولي ولنظام الاستثمار الشفاف والقابل للتوقع من أهمية.

٤٠ - **السيد ريفا** (أوكرانيا): استفسر، على غرار ما درجت عليه اللجنة في مثل هذه الحالة، عن النتائج المحققة حتى الوقت الراهن في البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية وعن الوقت الذي ستستغرقه عملية الانتقال ومدى اعتماد عملية الانتقال على عوامل خارجية وعن الطريقة التي ستقدم بها منظومة الأمم المتحدة المساعدات لهذه البلدان. فتقرير الأمين العام عن هذا الموضوع (A/53/336) وصفي في أساسه وهو لا يجيب حقا عن هذه الأسئلة، غير أنه لا يمكن إنكار النتائج التي حققتها البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية والمتمثلة في: إقامة بنية تجارية وإجراء عمليات الخصخصة وإقامة قطاع خاص ذي دور اقتصادي واضح. وتبشر هذه المؤشرات الواعدة بأن عملية الانتقال لن تكون بلا نهاية وببلوغ البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية في المستقبل مستوى من التنمية الاقتصادية يمكنها، هي أيضا، من مساعدة أمم أخرى.

٤١ - وقال إن أوكرانيا تُعد نظاما اقتصاديا جديدا من حيث النوع، فاقتصادها أصبح اليوم يختلف اختلافا عميقا بعد الإصلاحات الواسعة التي تم إجراؤها. وقد شارف إرساء أسس اقتصاد السوق على الاكتمال، إذ تم إدخال تعديلات جذرية على أشكال الملكية، وخصخصة أكثر من ٠٠٠ ٥٠ شركة. ويمثل القطاع غير العام نحو نصف الحجم الكلي للإنتاج الصناعي. واتخذت تدابير لتنظيم السوق العقارية على نحو متدرج. وقطع تحرير الاقتصاد أشواطا بعيدة: بإنشاء آلية جديدة لتكوين الأسعار، والانتقال إلى الأسعار العالمية، وإنشاء وتطوير نظام ليبرالي للتجارة الدولية.

٤٢ - واستطرد قائلا إن الأزمة الحالية التي لا ينجو منها أي بلد أثارت صعوبات جديدة لبلدان اقتصاد السوق الناشئة. وفي هذه الظروف، ترى حكومة أوكرانيا أن الحل الوحيد يكمن في الإسراع في إجراء الإصلاحات البنيوية وتكييف الانفاق العام مع الموارد المتاحة دون اللجوء إلى التمويل التضخمي، والتعاون الوثيق مع الدائنين من القطاع الخاص. وقد خففت تدابير مواجهة الأزمة التي اتخذتها الحكومة من تأثير الأزمة على الاقتصاد الأوكراني إلى أدنى حد ومكنته من التغلب على الموجة الأولى من الصعوبات، فتم التحكم في التضخم، وازدادت الاستثمارات وانتعش الإنتاج في بعض القطاعات الهامة. وأعرب عن شكر أوكرانيا للمؤسسات المالية الدولية التي قدمت مساعداتها في الوقت المناسب.

٤٣ - وأضاف أنه من الواضح أن دمج البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية في الاقتصاد العالمي لن يتحقق بدون توسيع فرص دخول منتجاتها الأسواق العالمية وبدون الاندماج الاقتصادي الإقليمي. ولهذا السبب يكتسب تخفيض الرسوم الجمركية وغيرها من عوائق التجارة مرة أخرى، والتخلي عن السياسات التمييزية والحمائية أهمية قصوى. ونتيجة لذلك، يعتبر إنشاء نظام شفاف وقابل للتوقع للعلاقات التجارية المتعددة الأطراف ودخول الأسواق العالمية أمرين أساسيين. وتسعى أوكرانيا إلى أن تكون عضوا كامل العضوية في منظمة التجارة العالمية التي لها، مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، دور هام في تنمية البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية ودمجها في الاقتصاد العالمي. ولفت الانتباه، في هذا الصدد، إلى أن استراتيجية اندماج أوكرانيا في الاتحاد الأوروبي، وهي وثيقة رسمية تنص على تحقيق الاتساق في القوانين الوطنية والتنمية المكثفة للتجارة ولعلاقات التعاون مع أعضاء الاتحاد الأوروبي، دخلت حيز النفاذ في آذار/ مارس ١٩٩٨. وتلتزم أوكرانيا التزاما قويا بالعنصر الإقليمي في التعاون الاقتصادي الدولي، ولذلك كانت في طليعة البلدان التي أدخلت العملية الاقتصادية الإقليمية في نطاق التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود.

٤٤ - وقال إن تحقيق الدمج السريع للبلدان ذات الاقتصادات الانتقالية في الاقتصاد العالمي هو في مصلحة الأسرة الدولية وقد أرست عدة وثائق وقرارات أصدرتها الأمم المتحدة الأساس القانوني لتمتين عرى التعاون الاقتصادي الدولي. وأعرب عن تقدير أوكرانيا، بصفة خاصة، لجهود اللجنة الاقتصادية لأوروبا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٥ - **السيد نيماك** (كرواتيا): قال إن عملية الانتقال تتسم بتعقيد كبير، فهي لا تتعلق بالاقتصاد فحسب بل تشمل أيضا النظام القانوني وأشكال الملكية ودور الحكومة ودور المجتمع المدني بصفة خاصة. وتنطوي عملية الانتقال على خيارات عديدة تشمل طرائق الخصخصة وتتابعها والقرارات النقدية والمتعلقة بالميزانية، وهي تستدعي أيضا توافر شروط مسبقة تتمثل في: الاستقرار والشفافية والمسؤولية السياسية. وقد قرب تحرير التدفقات التجارية والمالية الشقة بين البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية والأسواق التي هي بحاجة إليها. ويمثل هذا التحرير خطرا في الأجل القصير بسبب طابع المضاربة الذي يتسم به تدفق رؤوس الأموال، مما يزيد أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة من خلال تقديم الخبراء في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لعملية الانتقال. ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بهذا الدور بشكل متميز.

٤٦ - وفي مضمار التنمية الاجتماعية، فاقمت عملية الانتقال مشكلة البطالة، وأثارت مشكلات اجتماعية عديدة، وأحدثت، في حالات كثيرة، تحولات عميقة في توزيع الثروة وزادت حدة الفقر لا سيما في أوساط أضعف الفئات الاجتماعية. وينبغي مواصلة تقديم الموارد المتواضعة نسبيا التي يخصصها المجتمع الدولي للمساعدات

الفنية ولمساعدة البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية حتى لا تؤدي هذه المشكلات الاجتماعية إلى إثارة أخطار أعظم في المستقبل.

٤٧ - وأضاف قائلا إن اشتعال الحرب أدى إلى احتلال أراضي كرواتيا بعد فترة وجيزة من استقلالها. وتقدر تكلفة الأضرار المباشرة الناجمة عن الحرب بـ ٢٧ مليار دولار، أي ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي مرة وثُلث مرة، بينما تبلغ تكلفة الأضرار غير المباشرة ضعف ذلك مرتين. ومنذ عام ١٩٩٣، تم إعداد برنامج لتحقيق الاستقرار الاقتصادي يستهدف إصلاح بنية الملكية في المجال الاقتصادي وتهيئة الظروف الحافزة على المنافسة ومن ثم على التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي المطرد. وقد اتسم هذا النمو بالانتظام وبضعف التضخم وبلغ ٥ في المائة في المتوسط. ولذلك تتبوأ كرواتيا موقفا متميزا بين البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية. غير أن الحرب وإغلاق الشركات غير المربحة قلصا القدرات الصناعية وتسببا في ارتفاع البطالة وحالا دون استعادة الناتج المحلي الإجمالي لمستوياته قبل عام ١٩٩٠. ومع أن الإصـــلاح الهيكلي قطع أشواطا طويلة في بعض المجالات، فإن مواصلة بذل الجهود لا يزال ضروريا، لا سيما من خلال إعادة هيكلة وخصخصة كثير من الشركات العامة والقطاع المصرفي.

٤٨ - واستطرد قائلا إن البلدان الصغيرة ذات الاقتصادات الانتقالية تواجه مشكلات ذات طابع خاص في ولوج الأسواق الأجنبية. ومع ذلك فلا مفر لها من ذلك، إذ أنه الشرط اللازم لتنميتها في المستقبل. وحتى اندلاع الأزمة الحالية، كان المستوى العالي الذي بلغه الاندماج المالي العالمي يمكن البلدان ذات الاقتصادات الانتقالية من الحصول على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التي لا يمكنها الاستغناء عنها بسبب قصور الادخار المحلي، غير أن تناقص تدفقات رؤوس الأموال في الوقت الحالي يبعث على القلق.

٤٩ - وقال إن عملية الانتقال دفعت إلى الاهتمام بإدارة الموارد الوطنية بطريقة لا تلحق الأضرار بالبيئة. وفي كرواتيا كانت شركات كثيرة تفتقر إلى الفعالية أو تشكل خطرا على البيئة، ولذلك تم إغلاقها. وتعتمد السياحة، وهي محرك أساسي للناتج المحلي الإجمالي في كرواتيا، على المحافظة على سلامة البيئة على طول سواحل البحر الادرياتيكي، كما تعتبر مسألة حقوق الإنسان مسألة هامة في مجتمع خرج لتوه من نزاع خطير. ومنذ ١٢ شهرا، أعدت الحكومة برنامجا لتحقيق المصالحة الوطنية.

٥٠ - وأشار إلى أن الدور الذي تضطلع به منظومة الأمم المتحدة بتقديم المشورة والدعم لعملية الانتقال لا يزال أمرا أساسيا.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٥٠.